زحلة تواجه مشكلة نزوح كبيرة وعشوائية اليها.

منذ القرن الثامن عشر لم يأتِ مستشرقٌ أو أجنبي أو غريب الى مدينة زحلة، الا وأشاد بنظافتها: نظافة الشوارع، الادراج، البيوت، الناس... كل ما فيها نظيفٌ وجميل. فماذا حصل؟
اليوم، و «بفضل» بعض الجشعين والطماعين الذين لا تهمهم سوى منفعتهم الشخصية والمال، أخذت بعض المناظر المزعجة تظهر هنا وهناك لغرباءٍ أخذوا يزدادون بشكل مخيف في المدينة.
صحيح أنّ مدينة زحلة المضيافة كانت تستقبل الأجانب والعمال من سوريين، مصريين، أثيوبيين، سيرلانكيين، هنود... وغيرهم. وصحيحٌ أيضًا أنّ هؤلاء كانوا يستأجرون البيوت ويعيشون في المدينة بشكل طبيعي دون أن يتأذى أحدٌ، وكثيرٌ منهم من كان يسكن مع أفراد عائلته إن كان ذلك في شقق كبيرة أم صغيرة أو غرفٍ إفرادية. اليوم تتعرض مدينة زحلة لحركة نزوح كبيرة من قبل مختلف الجنسيات التي ذكرنا وبشكلٍ خاص من قبل الإخوان السوريين بسبب الأحداث التي تجري في سوريا. ويتزايد الطلب على البيوت السكنية أخذ بعض المالكين يستغلونها فيؤجرون غرفًا ليس فيها أدنى ظروف الخدمات الصحية ويحشرون فيها اعدادًا تذكر بمعسكرات الإعتقال أو غرف السجون أثناء الحرب اللبنانية، ما بين عشرين أو خمسة وعشرين شخصًا في الغرفة الواحدة فماذا سيفعل هؤلاء برأيكم؟
ففي حارة «سيدة النجاة» مثلاً تمّ تأجير غرفة لحوالي ١٥ شخصًا من الذكور ومساحة الغرفة لا تتعدى الثلاثين مترًا مربعًا وبسبب عدم وجود المتنفعات الصحية يضطر هؤلاء الى قضاء حاجتهم في الخلاء فيطلّ الجيران بذلك صباحًا أو مساءً من على شرفات بيوتهم، على هذه المناظر الغريبة عن مدينة زحلة وقد طالب الأهلون من المؤجر إضافة منتفعات صحية على الغرفة أو إيجاد حلٍّ لهذه القضية فكان جوابه «روحوا بلطو البحر».
وإنتقلنا الى حي «مار أنطونيوس» أجّرت إمراة غرفةً لعامل سوريّ واحد ولم يمض أسبوعٌ على ذلك حتى فوجئت تلك المرأة بوجود عائلة في الغرفة مؤلفة من عشرة أشخاص. ولما سألت عن العامل قيل لها بأنه قد أجّر هذه الغرفة وقبض إيجارها وذهب للعيش مع صديق له. دون أن يكون لصاحبة المنزل أي المؤجرة أي علم بذلك. أمّا في حوش الامراء فقد وصل إيجار البيت المفروش الى ١٦٠٠$ شهريًا وهذه قيمةٌ لم تشهدها المدينة في تاريخها. أما في حي السيدة في المدينة الصناعية فهناك حدّث ولا حرج فقد تحوّلت الكاراجات المعدّة للأعمال الصناعية وليس للسكن الى شقق يسرح ويمرح في كلّ منها ما بين ١٠ و١٥ شخصًا بعد أن قسّمت كل كاراج الى طابقين. حتى في قلب السوق التجاري في زحلة فقد تحوّلت المكاتب المعدة للإيجار الى شقق سكنية يعيش في كل منها عشرات الاشخاص .
اصبحت ظاهرة تزايد عدد النازحين مخيفة بشكل يفوق قدرة المدينة على الإستيعاب. والمخيف بالامر أنهم في حالة تزايدٍ دائم ومعظمهم يدخل بطرقٍ غير شرعية دون أن يكون لهؤلاء أي مرجعيةٍ أو أي تسجيل لأسماءهم هذا بالنسبة اليهم أما بالنسبة الينا أقل زحلة، فإلى من نرجع إذا ماحصل أي مشكلة؟.
هذه الظاهرة التي تفشّت بشكلٍ مخيف وعشوائي قد أدّت ظهور مشكلاتٍ عديدة لم تعرفها زحلة في تاريخها وهي مهيّئةٌ للتفاقم من هذه المشكلات:
- تزايد كبير في نسبة البطالة التي كانت موجودة أصلاً فالقادمون بحاجةٍ الى العمل ويرضون بأية أجور مما عرض العمال اللبنانيين الى خطر طردهم واستبدالهم بالاجانب في كل ميادين ومجالات العمل « المحلات التجارية- محطات الوقود- المدينة الصناعية- المعامل وغيرها».
- تزايد الاعمال المخلة بالامن من سرقات والتحرش بالنساء وعدا عن تفشي الاعمال المنافية للآداب وسوى ذلك.
وها نحن نرفع الصوت من على صفحات أصداء زحلة والبقاع، نضيء بعض الجوانب المخيفة التي تنتج عن هذا الواقع ونفتّش عن طريقةٍ للحدّ من تفاقم هذه المشكلة فنضم بذلك صوتنا الى صوت كل مواطن زحلي يهمه المحافظة على جوّ المدينة النظيف والإبتعاد عن المشكلات الإقتصادية والإجتماعية التي تنتج عنها.
وفي سبيل ذلك فقد قمنا بجولة على احياء مدينة زحلة. وكان لنا لقاءات مع بعض المخاتير للبحث معهم عن الوسائل الممكن إعتمادها لتجنّب هذه المخاطر.

تتلقى يوميًا من مخفر زحلة، أكثر من خمسة عشر إتصال هاتفي يسألوننا عن أشخاص مطلوبين، إذا كانوا يسكنون في الحيّ ويريدون العنوان.
يتصلون وهم يعلمون أنّ المختار ليس بإمكانه معرفة المستأجرين الجدد الموجودين في الحيّ لأنّ المالكين لا يعلمونه بذلك، وليس هناك من قانون يفرض عليهم مثل هذا الامر.
لذلك فأنا أرفع الصوت طالبًا من وزير الداخلية بإصدار تعميم يطلب من المالكين بإعلام المختار بأسماء المستأجرين أو الساكنين في الحيّ.
وهذه المعرفة تسهل كثيرًا عمل كل الاجهزة الرسمية الامنية وغيرها.
المختار ليس له أيّة صلاحية للتفاوض مع مالكي البيوت حول من يأجّرون من الناس وكم هي قيمة الاجار وسوى ذلك.
وهذا الامر يجرّ الى مشكلات كبيرة منها أنّ أحد العاملين كان يستأجر منزلاً. وكنت مارًا بقرب هذا المنزل فرأيت فيه عائلةً أخرى. ولمّا سألتها عن العامل قالت أنّه قد سمح لها ولعائلتها بالسكن اما هو فغادر لينام عند صديق له.
في موضوع الغرباء ليس للبلدية دورٌ وهي لا تتجاوب معنا في هذا الموضوع.
أطلب من مخاتير الأحياء والفعاليات القيام بحملات توعية بين الناس والإنتباه جيدًا الى معرفة من يدخل الى الحيّ ومن يخرج منه ومن يسكن فيه على الأقل.

المختار هاني شموني - حي مار أنطونيوس

●● مخاتير زحلة يطالبون بحلول قبل الشتاء ●●

منذ أكثر من ثلاث سنوات ونحن نطلب من الأجهزة الأمنية إحصاءات عن الغرباء. كما أننا نتصل بأصحاب الأملاك نطلب منهم أن يتم التأجير عن طريق البلدية التي يجب أن تعرف من يشغل هذا المنزل أو ذاك. ونحن ننطلق بذلك من فكرة أنّ كل صاحب ملك إن لم يكن مسؤولاً عن بيته وأملاكه فهذه ستكون مشكلة كبيرة خاصة في هذه الفترة.
من الحلول التي نتمناها خلق جهاز من البلدية والأجهزة الأمنية وأصحاب الأملاك حتى يكون الجميع على معرفة بالغرباء الساكنين في زحلة.
فنحن المخاتير ليس لدينا أي دور لا بالمستأجرين ولا بأسمائهم ولا بالموافقة على تأجيرهم أو لا.
إذا حاولنا أن نطلب من المالكين وضع حدٍّ للتأجير يكون جوابه بأنّ البلاد تمرّ بأزمة اقتصادية وهو بحاجةٍ للمال لتأمين معيشته.
الغرباء في تزايدٍ مستمر في حي السيدة فخلال خمس سنوات الاخيرة أصبح الغرباء يشكّلون ٢٠٪ وهم على تزايد.
المشكلة الحقيقية تكمن في تأجير المحلات التي يسكن فيها ما بين ٢٠ و٢٥ شخصًا وهناك محلاتٌ قسمت الى طابقين طابق للنوم وطابق للعمل.
وتفاقم المشكلة لا يظهر اليوم بل في فصل الشتاء القادم فعلى الجميع التحرك لإيجاد حلٍّ لهذه المشكلة قبل حلول الشتاء.
كلمتي الاخيرة هي أن يحب أبناء زحلة لبنان فحرامٌ أن يخرب أكثر من ذلك وأن يعود الناس الى الاصالة في محبتهم لبعضهم والمحافظة على الاخ والجار قبل الأغراب.

المختار جورج حمزو - حي السيدة

المرحلة دقيقةٌ جدًا والمطلوب من كل مواطن يعيش في هذه المدينة أن يكون رقيبًا لمنزلة وللمنازل حوله والإتصال بالامن العام أو المرجعيات الامنية الاخرى في حال حدوث أي أمر مريب أمامهم.
وإذا انتظرنا الحلول من قبل الدولة فإن لديها اهتماماتٌ أخرى لا تمكّنها من القيام بحلّ هذه المشكلة.
من الإقتراحات مثلاً لجان أهلية لها دور المراقبة غير المعلنة فقط لان قيام لجانٌ لها سلطة الفرض وفرض الامن مخالف للقانون. ومن خلال مراقبتها قد تستنجد بالقوى الامنية في حالة الخطر.
نحن نسمع شكاوى الناس عن طريق وسائل الإعلام وفي جلساتنا الإجتماعية ونعرف انّ هذه الازمة قد فرضت علينا فرضًا.
البلدية ليس لها دورٌ بالنسبة لتأجير الغرف فللمالكين الحرية ولا قدرة لديها لتحديد نوع المستأجر وجنسيته لأن ذلك يعود للمالك وحده.
وقد يكون للبلدية دورٌ إذا اجتمع مجلسها وحاول البحث في شكاوى الناس والتفتيش عن حلٍّ ما .
نحن قادمون على فصل الشتاء وهناك المصيبة الكبرى: في الصيف قد يخرج الناس الى السهل أمّا في الشتاء فهم يحتاجون الى التدفئة والغذاء.
بسبب انّ هذه الازمة قد فرضت علينا أتمنى من الناس أن يكونوا واعين ويعرفوا من يؤجرون ومن يستقبلون.

المختار نبيل رباشي - التويني

قبل الأزمة السورية كانت أزمة الاجانب قد بدأت تظهر في زحلة لكن أوضاعهم كانت قانونية بنسبة ٩٠٪ وكانت أمورهم مضبوطة ومحصرة ذلك أنّ أشكالهم تميّزهم.
أما بعد الازمة السورية فقد أتى الي زحلة أعداد كثيرة من النازحين عبر الحدود عن طريق التهريب أو اللجوء إذ لا توجد بياناتٌ رسميّة لهم ومع إزدياد عددهم راحوا يتهافتون على استئجار البيوت.
وهنا راح الطمع لدى بعض المالكين يلعب دوره وأصبحت الغرفة الواحدة تؤجر الى عشرين عامل يدفع كلٌّ منهم ١٠٠$ شهريًا. هذا التواجد الكثيف خلق في البدء عدّة حوادث ما بين شباب نازحين كانوا يتحرّشون بالبنات وشبابٍ من حوش الأمراء والحمدلله لم تتفاقم تلك الحوادث.
حوش الأمراء تشكّل أكبرنطاق اختياري في لبنان وليس هناك قانونٌ ينصّ على أن يعطي المأجر أسماء المستأجرين الى المختار.
دور المختار في هذا المجال يكاد يكون محصورًا عند إعطاء إفادة سكن وبما أننا لا نعرف الساكنين الجدد فإننا لا نعطي هذه الإفادة الا بحضور وتوقيع المالك.
عند بداية النزوح الكبير طرحنا الموضوع على أهالي حوش الامراء من خلال الكنائس والكهنة حتى يعطي المؤجر علمًا للمختار بالمستأجرين لكن لا يوجد قانونٌ يفرض عليه ذلك.
بلدية زحلة- معلقة ليست ملومة أمّا إحصاء النازحين فيعود الى أمن الدولة حيث على الغرباء تجديد الإقامة التي يدوّنون عليها مكان سكنهم، ولكن الداخلين سرًا لا يمرّون على أمن الدولة.
من الامور التي قد تعطي نتيجة أن يفرض على المؤجّر بألّا يؤجّر بيته الا بعد تبليغ الامن العام أو الدرك أو المختار بأسماء المستأجرين.
نتمنى على سكان زحلة التحلي بالوعي والإهتمام بالمصلحة العامة قبل المصلحة الخاصة ولا أخفي التخوف مما سيحصل في فصل الشتاء القادم إذ أنّ معظم القادمين لا يملكون المال الكافي لمعيشتهم.

المختار جوزف مزرعاني - حي حوش الامراء